

الْخِيَانَةُ الْعِلْمِيَّةُ مِنْهَجًا: مَوْلَاتُ شَحْرُورِ نَمُودَجًا

THE SCIENTIFIC TREASON AS A METHOD:
SHAHROUR'S WORKS AS A MODEL.

Dr. Riadh JAOUADI

الدكتور: رياض الجوادي

Bizerte, TUNISIA

بنزرت، تونس

Dr.riadh3@gmail.com

Accepted:	2020/01/21	قُبِلَ للنشر:	Received:	2019/09/07	استلم:
-----------	------------	---------------	-----------	------------	--------

ملخص:

التجديد - إذا تولاه متخصصون وتحروا فيه الدقة والأمانة العلمية - ظاهرةٌ صحيّة، فضلا عن كونه ضرورةً من ضرورات المعرفة والاجتماع البشري... وهو ينقلب إلى ظاهرة غريبة حين يتصدى له غير متخصصين، يتحدثون فيما لا يحسنون، ليقولوا قولاً غير دقيق. وأغربُ منها أولئك الذين يتوسلون بخداع مغلف بغلاف العلم، ليقولوا فيما لا يحسنون قولاً «مفترياً» أو مفتعلاً: كلّ أو بعضه، لينتصروا لمقالة هيؤوها في أنفسهم، أو يخترقوا نظاماً معرفياً لم يجدوا له من العقل الصريح أو النقل الصحيح سبيلاً، فاتخذوا المغالطة الصريحة والخيانة العلمية الموصوفة سلماً إلى مآربهم:

- اقتطاعاً للنص من سياقه...

- أو اجتزاءً مُمنهجاً لبعض الكلام دون بعضه...

- أو تبديلاً للكلم وتحريراً للنص المنقول غير مكترئين للأمانة العلمية في شيء...

تلك قواسم مشتركة لبحوث بُنيت على المغالطة العلمية، استخلصناها بعد عمل تحليلي تركيبيّ

على نماذج واضحة من نصوص «شحروور»...

الكلمات المفتاحية: منهج؛ أمانة علمية؛ قراءات؛ قراء؛ نخبون.

Abstract :

This article presents a model of systematic distortions of texts and quotations in the service of the intellectual position of a person.

It is a phenomenon that reveals those who claim to adopt the scientific method in their writings, while they adopt mechanisms of analysis and thought contrary to scientific honesty.

Keywords : *Research Methodology; Scientific Integrity; Readings; Readers.*



مقدمة:

التجديد - إذا تولاه متخصصون وتحروا فيه الدقة والأمانة العلمية - ظاهرة صحية، فضلا عن كونه ضرورة من ضرورات المعرفة والاجتماع البشري...

وهو ينقلب إلى ظاهرة غريبة حين يتصدى له غير متخصصين، يتحدثون فيما لا يحسنون، ليقولوا قولاً غير دقيق. وأغرب منها أولئك الذين يتوسلون بخداع مغلف بغلاف العلم، ليقولوا فيما لا يحسنون قولاً «مفترياً» أو مفتعل كلاً أو بعضه، ليتصرفوا لمقالة هيئوها في أنفسهم، أو يخترقوا نظاماً معرفياً لم يجدوا له من العقل الصريح أو النقل الصحيح سبيلاً، فاتخذوا المغالطة الصريحة والخيانة العلمية الموصوفة سلماً إلى مآربهم:

- اقتطاعاً للنص من سياقه...

- أو اجتزاءً مُمنهجاً لبعض الكلام دون بعضه...

- أو تبديلاً للكلمة وتحريفاً للنص المنقول غير مكترئين للأمانة العلمية في شيء...

ومثل هذه القضايا لا تستهويني الكتابة فيها لأنها ليست من أولوياتي...

ومثل هؤلاء الباحثين! ليسوا أهلاً لأن أدخلهم في دائرة اهتماماتي لولا اغترار كثير من الناس

بهم...

وبعض الكلمات لم تكن قط من قاموسي لولا أنك تجد نفسك في مضائق لا يصلح لتوصيفها

إلا تلك الكلمات... أو قل لي بالله عليك بم سأصف رجلاً يزور نصوصاً ينقلها عن العلماء حتى

يجعلها موافقة لرأيه واختياره، ويجتزئ من القول بعضه ليحرف الكلم عن مواضعه، ويترك منه ما يعلم

أنه ينقض مقالته أو يشكك فيها...

تحدث الرسول ذات يوم عن ظاهرة «الرؤوس الجهال» الذين يفسدون العلم من بعده، فماذا سيكون حال العلم إذا جمع هؤلاء الرؤوس بين الجهل ومجافة الأمانة العلمية، واتخذهم الناس مثالا للتجديد وعنوانا على التفكير المجدد...

عناوين عريضة وألقاب براقة توزعها جهات غير مختصة على شخصيات لا علاقة لها بالعلم ولا بالمعرفة، لولا أن الزمان مغرم بتلميع صورة كل رديء...

لقد خالفت كثيرين في رأيهم، غير أنني لم أمنع نفسي من الاحترام لهم في تحريهم الحجة، وحرصهم على الحق، وتماسك منهجهم ووضوح رؤيتهم، وأمانتهم العلمية... واحتفظت لهم، رغم أن تأويلاتهم لم تجد موقعا في عقلي ومنهجي في التفكير، بشيء من التقدير افتكوه بلغة سليمة، ودقة في النقل، وتحرف في تحديد المقولات والمواقف، واتساق في الأفكار... وإذا ندّ عن ذلك شيء من كلامهم أو شدّ في بعض المواطن، فإنك لا تستشعر فيه خيانة منهجة، ولا حرصا متربصا بالمعرفة والأمانة العلمية، يلبس ثوب التجديد والمنهج العلمي، وما كان التجديد يوما مكررا أو رهافة في الدمة العلمية...

غير أن كثيرين آخرين يتوخون في العلم طريقا غير علمي، لا يتورعون في سبيل الانتصار لرأيهم عن ركوب كل مطية غير مكرئين لمنهج علمي ولا أمانة ولا نقل دقيق ولا مصطلح مُحكم...

ومن هؤلاء «شحور» مدار أنظاري التقديّة في هذا البحث، اهتمت بما يكتب بحثا عن تجديد مؤسس، وتتبع كثيرا من آرائه ومنقولاته في كتبه فنحلت منها مئات المزالق التي يكفي الواحد منها ليصرف الحكيم عن آرائه وكتبه مرة واحدة، كمثّل الذي علمت منه الكذب مرة، هل كنت لتصدقه في حديثه مرة أخرى، أو الذي جربت عليه الخيانة في نقله حتى لمقالة ربّه، هل كنت لتغير أيمانه أيّ اهتمام...

يكفيك ما فعله مع قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (التحریم: 1)، فإنه يورد الآية كشاهد على عدم عصمة النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار النبوة، ويقف في نقله للآية عند كلمة «أحلَّ الله» فتصبح الآية المعروضة في كتابه ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ﴾⁽¹⁾.

وبذلك تنقلب الآية من حديث عن نبي يستحي ويتحرج مما أحله الله له شخصياً ويتردد في إعلانه للناس مراعاةً لمشاعر إخوانه، إلى نبي «يُحَرِّمُ ما أحلَّ الله» مطلقاً، أي أنه يتلاعب بدين الله ولا يلتزم بواجب التبليغ والأمانة فيه.

ذلك شأن الرجل مع النصوص والشواهد... وهو اختيار واع ومنهج، يؤكده الموقف السابق، وتكشفه مواقف كثيرة مبثوثة في كتبه، اخترتُ كعنوانٍ عليها، قضيةً واحدةً من كتابه «نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي» وأقدر أنها كافية لكشف الرّجس الذي يسكن منهجه...

وقد اعتمدت في تحليل ذلك الموقف منهجا استقرائيا تحليليا تركيبيا، استجابةً لطبيعة المسألة التي أبحث، مجتهداً في كشف العناصر العاملة داخل نظام الاستشهاد الذي يتوخاه، والحفر -قدر السعة والحيّز المتاح- في شبكة الخيارات الحاكمة لتلك العناصر.

وقد كنت في لحظة التحليل أقرب إلى المنهج الأركيولوجي الباحث عن نقاط الافتراق فيما ظاهره الاتفاق، مجتهداً في التعرّف على مواطن الاختلاف بين النصوص والمنقولات، والتي قد يُذهب التسرّع دلالتها وأبعادها.

(1) نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي: 203.

بينما كنت حين التّركيب والتّأليف أقرب إلى منهج تاريخ الأفكار العائد إلى نقاط الالتقاء أتخذها إطارا لنظم الأفكار ونسج المواقف حتّى تخرج نظاما متماسكا يأخذ بعضه بأطراف بعض وتشغل عناصره في تفصل كلّ لا نشاز فيه ولا تدافع.

المبحث الأول: عرض لموقف من مواقف شحرون

إنّ مواقف الرّجل، تلك التي تُجافي الدّقة وتحتكم إلى مجرد الانطباع والتّشهي مع السّطحيّة في القراءة والتّأويلات البعيدة التي لا تستسيغها اللغة ولا ترتضيها فطرة النّظم القرآني، كثيرة... ولكنّي أعرضت عنها موليّا اهتمامي شطر ما هو أخطر من ذلك كلّ: إنّها المواقف التي تضمّر فيها ذمّة الباحث العلميّة، فيحرّف النصّ حسب رغبته، ويُقدّم ويؤخّر، ويزيد وينقص، حتّى ينقلب «المنقول» شاهد زور على موقف لم يقل به أحدٌ إلا الباحث، ولم يُرد به سوى الانتصار لرأي مسبق يؤكّد فيه براعته في التّقد ولو بالشّواهد المزوّرة في زمن أضحى تزوير الوقائع والهيئات والصّور والنّصوص من أيسر الأمور على من خفّت ذمّته ورهفت أخلاقه العلميّة، وقلّ المحقّقون في مقالته...

المطلب الأول: مثال من علم القراءات...

يقول الرّجل معالجا وجوه القراءات في كلمة «أئمة» في القرآن الكريم:

«أما قوله تعالى ﴿فَقَاتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ (التوبة: 12). فيقول الإمام الرّازي إنّ

نافع⁽¹⁾ (هكذا) وابن كثير وأبو عمر⁽²⁾ (هكذا) قرأوا⁽¹⁾ (هكذا) «أئمة» بالياء المكسورة والميم المشدّدة،

(1) الصّحيح «إنّ نافعا»، إلا إذا كانت مضافة لكلمة بعدها فتكتب: «إنّ نافعا بن...».

(2) الأصل أبو عمرو بالواو للتمييز بينه وبين عمر.

وكانت في الأصل همزتين فأبدلت الثانية ياءً لكرهاة اجتماع الهمزتين في كلمة، وهذا هو الاختيار عند جميع النحويين، إلا الزّخشي قال في الكشف: «.. أما بتحقيق الهمزتين فقراءة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن يكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحق محرّف. أهـ» ويقول الإمام الرّازي إنّ ابن عامر قرأ (لا إيمان لهم) بكسر الألف المهموزة، والباقون بالفتح⁽²⁾.

ثمّ يسجل الرّجل استخلاصاته على ما مرّ من كلمات الرّازي والزّخشي قائلاً:
«والمأمل لما قاله الزّخشي في كشّافه يرى:

1- إنّ هناك قراءات مشهورة مقبولة عند البعض، غير مقبولة عند البعض الآخر.

2- إنّ القراءة بالياء تحريف.

3- إنّ قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو ليست بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة.

4- إنّ هناك قراءات، هي ليست بقراءات، دخلت على القراءات.

وهذه آراء خطيرة قال بها إمام لغويّ صاحب تفسير⁽³⁾.

وأبدأ من حيث انتهى الرّجل في كلامه قبل أن أسكتشف وإياكم تزويراً صريحاً يُخرج كلامه وكلّ ما يكتبه من دائرة الأمانة العلمية، بل يُخرجه من دوائر أخرى أخطر... ولا أظنّ عاقلاً خلصاً قد

(1) إذا كانت الهمزة مضمومة، مضمومًا أو مفتوحًا ما قبلها فتكتب على واوٍ، نحو: (حزؤوا) «الْتَبَيُّؤُ».

(2) نحو أصول جديدة للفقّه الإسلامي: 186-187.

(3) نحو أصول جديدة للفقّه الإسلامي: 187.

يهتمّ له أو يُلقى إلى ما يكتب بالأ بعد أن يكشف نوعاً من التزوير الغريب يُمارسه انتصاراً لرأيه أو قدحاً في القرآن وأهله...

قلتُ أبدأ من حيث انتهى فأسأله:

إذا كنت محترماً الزمخشريّ كلّ هذا الاحترام معترفاً بإمامته في اللغة والتفسير، وهو كذلك بلا شكّ فضلاً عن كونه أحد العقلايين الكبار في تاريخ فكرنا الإسلاميّ، فلماذا أعرضتَ عن ذكر آرائه في مسائل كثيرة ممّا طرحته وناقشتَ ووُلدت فيه مصطلحات ما أتى الله بها من سلطان: لا يستسيغها نصّ قرآنيّ ولا تسمح بها فطرة لغة. ثمّ لماذا لم تستفد من موقفه الصريح البين في مسألة تحريم الخمر ولم تستلهم منه علاماتٍ تهديك في تخبيطاتك التي لم يسبقك إليها إلا شاذّ، ولم يبلغ بها المبلغ الذي بلغت إلا متعسّف على المعرفة مستخفّ بالعقول (لج)، ولم تتأمل آليات التحريم وأدواته يقلّبها تقلّب

(1) يقول الزمخشري: «أكّد تحريم الخمر والميسر وجوه من التأكيد:

منها تصدير الجملة بآثماً...

ومنها أنه قرعها بعبادة الأصنام...

ومنها أنه جعلها رجساً، كما قال تعالى: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ (الحج: 30) ...

ومنها أنه جعلها من عمل الشيطان، والشيطان لا يأتي منه إلا الشر البحت...

ومنها أنه أمر بالاجتناب...

ومنها أنه جعل الاجتناب من الفلاح، وإذا كان الاجتناب فلاحاً، كان الارتكاب خيبة ومحقة...

ومنها أنه ذكر ما ينتج منهما من الوبال، وهو وقوع التعادي والتباغض من أصحاب الخمر والقمار، وما يؤديان إليه من الصدّ عن ذكر الله، وعن مراعاة أوقات الصلاة...

وقوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ من أبلغ ما ينهي عنه، كأنه قيل: قد ثلّي عليكم ما فيهما من أنواع الصوارف والموانع، فهل أنتم مع هذه الصوارف منتهون. أم أنتم على ما كنتم عليه، كأن لم توعظوا ولم ترحروا؟⁽¹⁾.

ويسترسل العقلايّ الفدّ في تحليله الآية وخطابها قائلاً:

المالك لناصية البيان، فمَشَيْتَ فيها على غير هُدى، ولم يُفِدِكَ بشيءٍ ما رآه المفسرون واللغويون كلُّهم وما قد رأى. أم أنك في إمامة اللّغة والتفسير سابق له ولهم، ومتقدّم عليهم جميعا والحال أنك لا تُحسن رسم همزة، ولا تفرّق بين كلمة «عمر» و«عمرو»، ولا تعرف كيف تعمل «إنّ» في اسمها إذا كان علما...

المطلب الثاني: حين تغيب الأمانة في التّقل...

نعود بعد تلك الإشارة العابرة إلى القضية الأهمّ والمقصود من هذه الورقات. ستُدركه إذا رجعت إلى الرازي تُقارن بين كلامه الأصليّ في تفسيره مفاتيح الغيب وبين التّقل الذي أورده الرّجل، لأنك ستكتشف مصائب لا يَصْدُق عليها إلا جرائم في حقّ المعرفة، وإخلال بالأمانة العلميّة في أبسط قواعدها وكذب وتزييف لا تجده إلا عند المستخفين بالمعرفة والعارفين.

أنقل إليك كلام الرازي في مفاتيحه لتُقارن بنفسك بين النّص الأصلي والكلام الذي نقله

شحرون:

«فإن قلت: إلام يرجع الضمير في قوله: «فاجتنبوه»؟

قلت: إلى المضاف المحذوف، كأنه قيل: إنما شأن الخمر والميسر أو تعاطيهما أو ما أشبه ذلك. ولذلك قال: «رَجَسَ مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانُ».

فإن قلت: لم جمع الخمر والميسر مع الأنصاب والأزلام أَوْلًا، ثم أفردهما آخرًا؟

قلت: لأن الخطاب مع المؤمنين. وإنما نهاهم عما كانوا يتعاطونه من شرب الخمر واللعب بالميسر، وذكر الأنصاب والأزلام لتأكيد تحريم الخمر والميسر، وإظهار أنّ ذلك جميعًا من أعمال الجاهلية وأهل الشرك، فوجب اجتنابه بأسره. وكأنّه لا مبالغة بين من عبد صنما وأشرك بالله في علم الغيب، وبين من شرب خمرًا أو قامر. ثم أفردهما بالذكر ليرى أن المقصود بالذكر الخمر والميسر. وقوله: «وَعَنِ الصَّلَاةِ» اختصاص للصلاة من بين الذكر كأنه قيل: وعن الصلاة خصوصًا» (الكشاف: 2/ 63).

«قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ﴿أَيُّمَةُ الْكُفْرِ﴾ بهمزة واحدة غير ممدودة وتلّين الثانية⁽¹⁾ والباقون بهمزتين على التحقيق. قال الزجاج: الأصل في الأئمة أئمة، لأنها جمعُ إمام، مثل مثال وأمثلة، لكنّ الميمين إذا اجتمعتا أدغمت الأولى في الثانية، وأُلقيت حركتها على الهمة، فصارت أئمة، فأبدلت من المكسورة الياء لكراهة اجتماع الهزتين في كلمة واحدة. هذا هو الاختيار عند جميع التّحويين. وإذا عرفت هذا فنقول: قال صاحب الكشف: لفظة «أئمة» همزة بعدها همزة بين بين، والمراد بين مخرج الهمة والياء. أما بتحقيق الهزتين فقراءة مشهورة. وإن لم تكن مقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن يكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحق محرّف⁽²⁾. وتيسيرا لعملية المقارنة التحليلية أضع النصين متقابلين في جدول يساعدك على تعرف مواطن الاتفاق والاختلاف بسهولة:

النص الأصلي في تفسير الرازي	النص الذي نقله شحرون
«قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ﴿أَيُّمَةُ الْكُفْرِ﴾ بهمزة واحدة غير ممدودة وتلّين الثانية والباقون بهمزتين على	«أما قوله تعالى ﴿فَقَاتِلُوا أئمة الْكُفْرِ﴾ إنيهم لا إيمان لهم». فيقول الإمام الرازي إن نافعًا وابن كثير وأبو عمر

(1) عَرَفَ الزَّعْبَلَاوِيُّ التَّلِينَ فِي مَعْرِضِ الْحَدِيثِ عَنْ تَسْهِيلِ هَمْزَةِ بَائِعٍ فَقَالَ: «فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّكَ تَحْمِزُ مَكَانَ كَ (بَائِعٍ)، وَ(قَائِلٍ) وَ(آئِبٍ)، وَلَا تَتَلَفُظُ بِهَمْزَتِهِ يَاءُ صَرِيحَةِ الْبَتَّةِ، بَلْ تَسْهَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْيَاءِ فَتَتَلَفُظُ بِهَا بَيْنٌ بَيْنٌ. وَهُوَ مَا يُسَمِّيهِ الْعُلَمَاءُ تَلِينَ الْهَمْزَةِ أَوْ تَخْفِيفَهَا بَيْنٌ بَيْنٌ» (درسات في النحو: 441).

(2) مفاتيح الغيب: 7 / 468.

التحقيق. قال الزجاج: الأصل في الأئمة أئمة، لأنها جمع إمام، مثل مثال وأمثلة، لكن الميمين إذا اجتمعتا أدغمت الأولى في الثانية، وألقت حركتها على الهمزة، فصارت أئمة، فأبدلت من المكسورة الياء لكراهة اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة. هذا هو الاختيار عند جميع النحويين. إذا عرفت هذا فنقول: قال صاحب الكشف: لفظة «أئمة» همزة بعدها همزة بين بين، والمراد بين مخرج الهمزة والياء. أما بتحقيق الهمزتين فقراءة مشهورة. وإن لم تكن مقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن يكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحق محرف. أهـ ويقول الإمام الرازي إن ابن عامر قرأ ﴿لا أيمان لهم﴾ بكسر الألف المهموزة والباقون بالفتح.	قرؤوا ﴿أئمة﴾ بالياء المكسورة والميم المشددة، وكانت في الأصل همزتين فأبدلت الثانية ياءً لكراهة اجتماع الهمزتين في كلمة، وهذا هو الاختيار عند جميع النحويين، إلا الزخشي قال في الكشف: «.. أما بتحقيق الهمزتين فقراءة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن يكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحق محرف. أهـ ويقول الإمام الرازي إن ابن عامر قرأ ﴿لا أيمان لهم﴾ بكسر الألف المهموزة والباقون بالفتح».
---	---



المبحث الثاني: قراءة نقدية في موقف شحرون

لقد عرضنا عليك التّصين: النصّ الأصلي للرازي في تفسيره، والنّص الذي نقله شحرون مدّعيًا أنّه نصّ الرازي...

والآن أوان التّظريّ التّفكيكي لكلا التّصين لعلنا ندرك معًا مواطن الاختلاف بينهما، ونتعرّف إلى «المواقف» الرّابضة خلف ذلك الاختلاف الذي يبينه الناقل باختياره، محلّلين أبعاد عمليّات التّزوير تلك ومقدّرين موقعها من المنهج العلمي...

المطلب الأول: كذب صراح على القراءات وعلمائها

إنّك إذا أمعنت التّظر في التّصين، وقارنت بين المذكور منهما والمحذوف، فإنّك ستكتشف وجوهاً خطيرة من الاختلاف بين النصّ الأصليّ وما ينقل الرّجل، وسأكتفي في هذا السّياق بوجهين فقط من وجوه هذا الاختلاف:

- الاختلاف الأوّل ويتعلّق بالنقل عن الرازي: يقول الرّجل مدّعيًا: «أمّا قوله تعالى ﴿فَقَاتِلُوا

أُيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَأَ أَيْمَانٌ لَهُمْ﴾ (التوبة: 12). فيقول الإمام الرازي إنّ نافعًا وابن كثير وأبو عمرو قرؤوا «أُيْمَةَ» بالياء المكسورة والميم المشدّدة»...

بينما يقول الرازي في النصّ الأصليّ من تفسيره: «قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ﴿أُيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ بهمزة واحدة غير ممدودة وتلين الثانية»...

فانظر كيف يتحدّث الرازي عن «تليين» الهمزة الثانية، بينما يتحدّث صاحبنا عن «ياء مكسورة» افتراها على الرازي وليس لها وجود في نصّه الأصلي، وخطأً بها القراء المذكورين «نافعًا وابن كثير وأبو عمرو»، ليصنع «أزمة» من مُشكلة مفتعلة يتخذها مدخلًا للتشكيك في مصداقية القراءات القرآنية،

ويفتح الباب ليلبس على الناس دينهم، مجتهدا في إيصال الرّيبة إلى قلوبهم بأسلوب ليس فيه من أخلاق العلم شيء...

- الاختلاف الثاني ويتعلّق بالنقل عن الزّخشي: قال صاحبنا: «إلاّ الزّخشيّ قال في الكشف: «..أما بتحقيق الهمزتين فقرة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة».

أما إذا رجعنا إلى النصّ الأصلي الذي نقله الرازي في تفسيره عن كتاب الكشف، نجد الزّخشيّ يقول: «لفظة «أئمة» همزة بعدها همزة بين بين، والمراد بين مخرج الهمزة والياء. أما بتحقيق الهمزتين فقرة مشهورة. وإن لم تكن مقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة». فإذا نظرت في النصّ الأصلي للزّخشي تبين لك أنّ الحالات عنده ثلاث:

○ «همزة بعدها همزة بين بين، والمراد بين مخرج الهمزة والياء»، وهذا الجزء تجاوزه شحرون ولم ينقله رغم أهميته الشديدة إمعانا في التلبس على الناس، لأنه في هذا الجزء يتحدث عن قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو التي سماها الرازي من قبل «تليينا للهمزة»... أي أن تُقرأ الهمزة الثانية بين الهمزة والياء.

وتفهم من صيغة كلام الزّخشي أنّ هذا اختياره لأنه أوردته أولاً باعتباره مسلماً عنده ولم يُعلّق عليه بشيء فقال: «لفظة «أئمة» همزة بعدها همزة بين بين، والمراد بين مخرج الهمزة والياء». ثم استدرك بالحالتين المتبقيتين قائلاً: «أما...»

والتص الأصلي في كتابه يؤكد أنّ ذلك هو اختياره إذ جاء فيه: «فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي بين مخرج همزة والياء»⁽¹⁾.

○ «أما بتحقيق الهمزتين فقراءة مشهورة. وإن لم تكن مقبولة عند البصريين».

○ «وأما التصريح بالياء فليس بقراءة». والزخشي يعني ما يقول، لأنه يعلم ما يقول، لأنّ أحدا

من القراء - فيما اشتهر عنهم من الوجوه ونقله المحققون - لم يقل بهذه القراءة، وهو رأي يُنسب للنحويين⁽²⁾ أكثر مما يُنسب للقراء.

والأهمّ من ذلك أنّ الزخشي - الذي يزعم صاحبنا أنّه شكّ في قراءة القراء - قد ترك رأي النحويين، وهو منهم، و«اختار مذهب القراء».

صرّح باختياره ذلك أبو شامة وهو يقول: «رأى أهل النحو إبدال الهمزة ياءً في «أئمة»، نصّ

على ذلك أبو علي في الحجة والزخشي في مفسّله، ووجهه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون،

(1) الزخشي: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: 251/2.

(2) قال أبو شامة: «رأى أهل النحو إبدال الهمزة ياءً في «أئمة»، نصّ على ذلك أبو علي في الحجة والزخشي في مفسّله، ووجهه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون، وذلك يقتضي الإبدال مطلقاً، وتعيّنت الياء هنا لانكسارها الآن فأبدلت ياءً مكسورة. ثمّ لم يوافق أبو القاسم الزخشي أهل النحو في ذلك واختار مذهب القراء» (شرح الشاطبية المسمّى: إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع: 138). ثمّ أورد نصّ الزخشي الذي ذكرناه سابقاً..

وقال عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي: «أمر بتسهيل الهمزة الثانية لنافع وابن كثير وأبي عمرو، فتعيّن للباقيين القراءة بالتحقيق... وقوله: (وفي النحو أبدلاً) بيان لمذهب بعض النحاة وهو إبدال الهمزة الثانية ياء محضة...»

والخلاصة: أنّ أهل "سما" يقرؤون بتسهيل الهمزة الثانية من غير إدخال لأحد منهم، وأنّ هشامًا يقرأ بالتحقيق مع الإدخال وعدمه، وأنّ الباقيين يقرؤون بالتحقيق من غير إدخال». (الوافي في شرح الشاطبية: 89).

«وكلمة (سما) مرثز لنافع وابن كثير وأبي عمرو». (الوافي في شرح الشاطبية: 26).

وذلك يقتضي الإبدالَ مطلقا، وتعيّنت الياءُ هنا لانكسارها الآن فأبدلت ياءً مكسورة. ثم لم يوافق أبو القاسم الزخشي أهلَ النحو في ذلك واختارَ مذهبَ القراء⁽¹⁾. ولن أستطرد كثيرا في القضية من جهة علم القراءت، لأنّ ذلك ليس مقصودي من هذه الرسالة، بل أقصد الكشف عن ضَرْبٍ من المخاتلات المناقضة للأمانة العلمية يعتمد على بعض المحسوين على التجديد يزورون به النصوصَ ويزيّفون به المواقف...

المطلب الثاني: خلاصة بطعم الخيانة العلمية

يتحصّل لنا ممّا مرّ أنّ لكلمة «أئمة» حالاتٍ ثلاثا:

- «قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو» «أئمة الكفر» بهمزة واحدة غير ممدودة وتليين الثانية⁽²⁾. وهو ما عبّر عنه الزخشي «همزة بعدها همزة بين بين»⁽³⁾، والمراد بين مخرج الهمزة والياء، وهو اختياره على ما بيّنت سابقا.
- وقرأ «الباقون بهمزتين على التحقيق»، وهو ما عبّر عنه الزخشي بقوله «أما بتحقيق الهمزتين فقرأه مشهورة. وإن لم تكن مقبولة عند البصريين».

(1) شرح الشاطبية المسمّى: إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع: 138.

(2) قال سراج الدّين التّشار: «قوله تعالى: ﴿أَئِمَّةُ الْكُفْرِ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بتسهيل الهمزة الثانية المكسورة». (المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحزّر: 148).

(3) استعمل صيغة "بين بين" ابنُ الجزري في قوله: «قرأ الكوفيون وابن عامر وروح: ﴿أئمة الكفر﴾ بهمزتين حيث وقع. وأدخل هشامٌ من قراءتي على أبي الفتح بينهما ألفا، والباقون بهمزة وياء مختلصة الكسرة من غير مدٍّ أي بين بين، لكن أبو جعفر بالمد على أصله». (تجسير التيسير في القراءات العشر: 388).

- «وأما التصريح بالياء فليس بقراءة»، لأنَّ أحداً من القراء لم يقرأ بها. قارن هذا الذي أدركتَ من كلام العالمين الجليلين بكلام الناقل غير الأمين وهو يستشهد على رأيه المجاني للأمانة والتحقيق، في مجال لا يفهمه، لغاية لم تعد تخفى على أحد... ثم قارنه بتلك الخلاصة التي خلص إليها بعد تحليله الماتع، لتبني لنفسك فكرة عن استنتاجاته وخلاصاته التي ينسجها بسرعة عجيبة من غير تحقيق ولا تأن ولا تدقيق، ويحتج عليها بنصوص يزيّفها كما يشاء، أو يقطعها من سياقها ويحتزئ منها ما يناسبه، أو بمصطلحات يُولّدها على هواه، ثم يتخذها حقائق جاهزة ومسلّمات غير قابلة للنقاش ومعايير يحتكم إليها في تقويم المنقولات والآراء والأفكار: «والمأمل لما قاله الزّخشي في كشّافه يرى:

1- إنّ هناك قراءات مشهورة مقبولة عند البعض، غير مقبولة عند البعض الآخر.

2- إنّ القراءة بالياء تحريف.

3- إنّ قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو ليست بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة.

4- إنّ هناك قراءات، هي ليست بقراءات، دخلت على القراءات.

وهذه آراء خطيرة قال بها إمام لغويّ صاحب تفسير⁽¹⁾.

وأسألك، بعد أن تأملت ما قال الزّخشي والرّازي، هل ترى ما يراه؟

هل رأيت من آراء خطيرة في ما قاله إمام اللغة وصاحب التفسير، أم أنّ الخطير هو ما اكتشفته

من خيانة الناقل وتلاعبه بمواقف العلماء خدمةً لمذهبه؟

(1) نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي: 187.

وهل رأيتَ عند الزخشي أو الرّازي ما يدلّ على أنّ قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو ليست بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، أم أنّ الرجل يفترى على المفسّرين والقراء الكبار، ويضرب هؤلاء بهؤلاء لينقّده له التشكيك الذي يروم؟!

وهل رأيتَ من «قراءات، هي ليست بقراءات، دخلت على القراءات»! أم رأيتَ منقولاتٍ هي ليست بمنقولات، اختلّقت على أصحابها، وأدخلت على المعرفة قسراً والمعرفة منها براء، ومزيّفين يفترون على الله ويتجاسرون على القراءات والقراء، ويحكمون أهواءهم فيقولون الناس ما لم يقولوا، ويقتطعون الكلام من سياقه، ويحرفون الكلم عن مواضعه وصيغته...

الخاتمة:

إنَّ النَّظَرَ إلى هذا المثال الواضح من تزوير المنقولات، يُدرك أنَّ كثيراً من الآراء الخطيرة التي تُنسب جزافاً إلى علماء هي محض افتراء عليهم... كمثال الزُّخْشَرِيَّ حين نسب إليه شحرون ما لم يقله، وتصرف في قوله حذفاً وتزويراً ليواتي مواقف مبيّنة يحملها صاحبنا مشروعاً يتصيد له المواقف القابلة للتطويع، ويختلق له النصوص المناسبة غير مكترث لقيم العلم ومبادئه...

هذا مثالٌ غيرُ مشرفٍ على منهج صاحبنا في البحث، وعلى الخيانة العلمية التي يتوخّاها كثيرون في نقلهم الأقوال، وعلى الاستخفاف بالحقّ وبالمعرفة، لأهداف لم تعد خافية على ذي بصيرة، فمؤشراتها واضحة في هذه المسألة الخطيرة المتعلقة بالقرآن والدين والمعرفة، وهي واضحة في كلّ مسألة طرحها واسترسل فيها بحثاً، يصطحب معه مزيجاً من الضمور في المعرفة وفي الأمانة العلمية، مع نفعٍ كثيف من الشبهات لا تقوم لها حجة إلا عند الذين يعبدون الله على حرف وبضاعته في الدين واللغة هزيلة.

ولولا ما أصابني من الغثيان وأنا أقرأ ما يكتُب الرجل من سقيم الفكر وغريب الاستدلالات وعظيم الافتراءات على عمالقة الفكر وهم مما يُنسب إليهم براء، لرددت على كلّ كلمة قالها، لأنّ تحت كلّ كلمة لغماً من الألغام فضلاً عن الأخطاء اللغوية والفهم الكليل والخلط، ويكفي العاقل نماذج من جهالاته لتطوى صفحاته، أمّا السامريون الذين يتهافون على كلّ عجيبة من الفكر وكلّ آسنٍ من المناهج، فإنّك لا تملك لهم شيئاً.

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، أبو شامة الدمشقي، عبد الرحمن بن إسماعيل. تحقيق إبراهيم عطوه عوض، (د.ت.). دار الكتب العلمية، بيروت.
2. تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير. تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، طبعة أولى، سنة 2000، دار الفرقان، الأردن / عمان: 1421هـ.
3. دراسات في النحو (مقالات)، الزعبلوي، صلاح الدين. موقع اتحاد كتاب العرب.
4. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. ط.: ثلاثة، سنة 1407هـ. دار الكتاب العربي، بيروت.
5. مفاتيح الغيب، الرازي، فخر الدين. ط. ثلاثة، سنة 1985م، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
6. المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر/ويليه: موجز في إياها بالإضافة بالسور، سراج الدين النشار، عمر بن قاسم الأنصاري أبو حفص. تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان. طبعة أولى، سنة 2001. دار الكتب العلمية، بيروت: 1422 هـ.
7. نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي: فقه المرأة (الوصية - الإرث - القوامة - التعددية - اللباس)، شحرون، محمد. سنة 2000. سلسلة دراسات إسلامية معاصرة عدد4. الأهالي، دمشق.
8. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني. طبعة رابعة، سنة 1992. مكتبة السوادى للتوزيع، 1412 هـ..

